

جولة رابعة من المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية

مفاوضات، وأشار النجار إلى أن اللجنة الوطنية برئاسة وزير الصناعة والتجارة اجتمعت مؤخراً لمراجعة عدد من القضايا المتعلقة بالمرحلة القادمة من المفاوضات وخاصة موضوع العرض السلعي المعدل، والذي من المفترض أن يتم تقديمه إلى الدول الأعضاء التي تتفاوض مع اليمن في مجال النفاذ إلى الأسواق، كون أنجاز هذا العرض مهما جداً لعقد المفاوضات الثنائية.

تُعد أوائل سبتمبر القادم الجولة الرابعة من مفاوضات اليمن مع منظمة التجارة العالمية.. وقال رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة الدكتور حمود النجار: إنه ستجري اجتماعات ثنائية في نفس الفترة مع دول أعضاء فريق العمل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تتطلب

تهدف الى تحقيق الجدوى الاقتصادية المرجوة

تعديلات على قانوني السياحة والترويج السياحي

أظهر تقرير اقتصادي حديث أن مساهمة قطاع السياحة في البنية الاقتصادية اليمنية لاتزال محدودة مقارنة بالدور الاقتصادي الكبير للسياحة في البلدان الأخرى، فضلاً عن أن الدور الحالي لقطاع السياحة لا يتناسب مع ما تمتلكه اليمن من مقومات وإمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة، وذلك رغم التنامي الملحوظ لنشاط السياحة الدولية والداخلية.

كتب/جمال مجاهد

وأرجع التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه ضعف دور ومساهمة قطاع السياحة الترويجية إلى عدد من المعوقات أهمها عدم اكتمال وتطور البنية الأساسية في المواقع والأماكن ذات الجذب السياحي، وضعف الوعي بأهمية السياحة المحلية والجمالية التي نجح من استمرار الأعمال المحلة بأمن السياحة ومقوماتها الحضارية، وكذلك عدم كفاية وسائل الإيواء والخدمات السياحية المتنوعة في مختلف المحافظات والأماكن السياحية، تناسب رواد السياحة المحلية ويتميز بانخفاض أسعارها وارتفاع مستوى تقديم خدماتها السياحية.

وقال التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٦م الصادر أخيراً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي: إن اليمن تمتلك موارد وإمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة تسمح بخلق تنمية سياحية واسعة تُسهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتشجع على خلق فرص العمل وزيادة عائدات الدولة من النقد الأجنبي بما يعزز من استقرار ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

زيادة الحركة

وخلال السنوات القليلة الماضية شهد قطاع السياحة نمواً وتطوراً مستمراً تمثل في زيادة حركة السياحة الدولية والداخلية وزيادة العائدات السياحية فضلاً عن تنامي فرص العمل للشغلين في قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة بها. وسجل عدد القادمين للسياحة في اليمن نمواً ملحوظاً خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥م حيث ارتفع عدد السياح الأجانب الزائرين لليمن من ١٥٥ ألف سائح عام ٢٠٠٣م، إلى حوالي ٣٣٦ ألف سائح عام ٢٠٠٥م، وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى ٣٩٪. كما زادت الليالي السياحية الدولية من ٩٢٨ ألف ليلة سياحية عام ٢٠٠٣م إلى حوالي مليوني ليلة في عام ٢٠٠٥م، ونتيجة لذلك، ارتفعت عائدات السياحة الدولية من ١٣٩

مليون دولار عام ٢٠٠٣م، إلى ٢٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥م محققة معدل نمو سنوي متوسط يصل إلى ٣٠٪ حيث يأتي معظم القادمين للسياحة إلى اليمن من البلدان العربية وبالذات من المملكة العربية السعودية. واستمر نشاط السياحة الداخلية بالتنامي والتزايد أيضاً خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥م وارتفع عدد السياح المحليين من ٦٤٧ ألف سائح عام ٢٠٠٣م، إلى ٧٣٣ ألف سائح عام ٢٠٠٤م، و٨٠٧ ألف سائح عام ٢٠٠٥م.. وارتفعت بالتالي الليالي السياحية للسياحة الداخلية من مليون و٥٥٣ ألف ليلة إلى مليونين و٧٦٦ ألف ليلة، والتي ٣ ملايين و٥١٣ ألف ليلة في السنوات ٢٠٠٣م، و٢٠٠٥م، على التوالي.

وساعد على ذلك النمو والتوسع المستمر في المنشآت السياحية وفي طاقاتها الإيوائية وتنوعها بما يلبي حاجات السائحين المختلفة من خمس نجوم إلى نجمة واحدة وفنادق شعبية إلى ٥١٦ فندقاً بطاقة إيوائية قدرها ٣٠١٤٢ سريراً عام ٢٠٠٤م.

تنمية سياحية

وكان البرنامج العام للحكومة انطلق في رؤيته للتنمية السياحية من واقع الإمكانيات والمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية المنسمة بالغنى والتنوع، والتي تسمح لليمن بتطوير اقتصاد سياحي مستدام. وأكدت الحكومة أنها ستعمل من هذا المنطلق على استكمال وتقوية البنية الأساسية والتشريعية لقطاع السياحة ورفع كفاءة الإدارة السياحية والاهتمام بالتدريب والتأهيل السياحي، وذلك من خلال استكمال

تعديلات قانون السياحة، وقانون الترويج السياحي، وبناء وتطوير أنظمة المعلومات السياحية وتنفيذ الدراسات والبحوث المتعلقة، وتوفير مناخ سياحي آمن يضمن سلامة السياح ويراعي قيم المجتمع.. بالإضافة إلى استكمال إقامة البنية التحتية المرتبطة بالسياحة لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإعداد خريطة سياحية لليمن ووضع أسس ومعايير للاستثمار السياحي، وإعداد دليل الاستثمار السياحي، وإنشاء مركز معلومات للخدمات الاستثمارية السياحية.

تشجيع الحرفيات

وتعتزم الحكومة في برنامجها العام على تنوع المنتج السياحي وتطوير أنماط وخدمات سياحية جديدة، وتوسيع أنشطة الترويج السياحي لتحسين صورة اليمن في الأسواق الرئيسية للمصدر للسياح، والاهتمام بالمهرجانات السياحية، التي جانب تطوير المعاهد السياحية لتوفير الكوادر المؤهلة في مجال الخدمات السياحية وتحسين مستوى الإرشاد السياحي، وكذا إقامة شراكة تنموية مع القطاع الخاص وتوسيع دورة في التنمية السياحية، وتشجيع الصناعات الحرفية والشغولات التقليدية المرتبطة بالنشاط السياحي وتنظيمها.

وتتطلع الحكومة إلى الدفع بقطاع السياحة لتعزيز قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للتخفيف من الفقر والحد من البطالة. وتستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م تحقيق نمو في السياحة الدولية الوافدة بمتوسط ١٢٪ سنوياً، وزيادة متوسط إقامة السائح إلى ٨ ليالٍ سياحية ونمو الليالي السياحية بمتوسط ١٩٪ سنوياً، ونمو العائدات السياحية بمتوسط ٢٢٪ في السنة لتعادل ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تستهدف التوسع في العرض السياحي من خلال زيادة غرف الفنادق بحوالي ١٢٪ سنوياً، والمساهمة في زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة لـ ١٢٪ الجنيين بمتوسط ١٢٪ سنوياً.

مؤسسات اقتصادية

ثلاث اتفاقيات لتسويق السياحة في أوروبا

وقعت اليمن ممثلة بوزارة السياحة ثلاث اتفاقيات مع ثلاث شركات تعد من كبريات شركات العلاقات العامة في أوروبا وهي شركة "انترفيو" الإيطالية وشركة "كليب" الألمانية وشركة "TAC" الفرنسية، حيث هدفت الاتفاقيات الثلاث لتسويق السياحة اليمنية في الأسواق الأوروبية، والاتصال المباشر مع وكالات السياحة والسفر ووسائل الإعلام الأوروبية لإبراز الوجهة المشرقة للحضارة اليمنية وتكثيف السياحة، وذلك لتطويق



تداعيات التفجير الإرهابي بمارب الذي استهدف الوفد السياحي الإسباني. وكان وزير السياحة الأخ نبيل الفقيه قد عقد مؤتمراً صحفياً الخميس أوضح فيه أن حادث مارب الإرهابي يأتي ثمن وقوف اليمن مع المجتمع الدولي في المعركة ضد الإرهاب، وذلك في إجابته على سؤال حول تأثير تحذيرات السفارة الأمريكية لرعاياها بعدم السفر خارج صنعاء. وقال الفقيه "من الطبيعي أن تقوم السفارات بذلك بيد أن الاتحاد الأوروبي وكل السفارات في اليمن منتهمة لما حدث في مارب، حيث يمكن حدوثه في أي بلد ولم تستطع أمريكا القضاء على الإرهاب ونحن على اتصال مع وزارة الخارجية للحد من هذه التحذيرات، وهنا الأكبر هو المحافظة على السوق الأوروبية مع عدم إغفال السوق الأمريكية". وأضاف "نحن في اليمن ندفع ثمن وقوفنا ضد الإرهاب، يجب على أمريكا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام أن تقف بجانبنا وإذا حدثت مثل هذه التحذيرات فإن الإرهاب يكون قد حقق

في رده على سؤال حول حصة السياحة الداخلية من المهام المقبلة للوزارة، قال الفقيه "لدينا إشكالية في السياحة الداخلية نتيجة لمشاكل مركبة ترتبط بمستوى دخل الفرد ومستوى الخدمة المقدمة، ولدينا ورشة عمل ستعقد بعد أيام تسلط الضوء فيها على معوقات السياحة الداخلية محاولين من خلالها الخروج بنتائج تخدم إقامة سياحة داخلية".

□ □ □



المشغل الثالث (GSM) يستعد لإطلاق خدماته

تجري شركة "هيتس يونيل" المشغل الثالث لـ (GSM) في اليمن، ترتيباتها النهائية لاقتحام سوق الاتصالات وإطلاق خدماتها التي سيتم تدشينها خلال الفترة القريبة القادمة. وقال مصدر مسؤول في الشركة إن فريق الخبراء والمهندسين في الشركة على وشك الانتهاء من تركيب الشبكة في عدة محافظات ببنية استعداداً لتقديم خدماتها للجمهور اليمني على نطاق واسع. وأضاف المصدر "بالتزامن مع تجهيز الشبكة وفقاً لأحدث تكنولوجيا الاتصالات في العالم، فإن الشركة قطعت شوطاً كبيراً في اختيار موظفيها وتدريبهم على أيدي خبراء يمينيين وأجانب، في دورات تدريبية مكثفة داخل اليمن وخارجها". مبيناً أن هذه الدورات تهدف إلى تدريب موظفي الشركة على أعلى مستويات الجودة والأداء لتقديم الأفضل في سوق الاتصالات اليمنية.

ونوه إلى أن الشركة نقلت مقرها مؤخراً إلى موقع جديد في شارع الخمسين بالعاصمة صنعاء، حيث كثفت جهودها لبداية انطلاقها الفعلية التي من المأمّل أنها ستكون منافسة وقوية. وبدخول يونيل سوق الاتصالات اليمنية فإن المنافسة ستشدد مع المشغلين الآخرين ضمن شركات (إم تي إن)، و(سبأ فون)، و(يمن موبايل).

□ □ □

دراسات فنية للمناطق الصناعية في عدن ولحج وأبين

يعكف حالياً فريق فني يمني متخصص في إعداد الدراسات الفنية للمناطق الصناعية بعدن، على إعداد خمس دراسات فنية للمناطق الصناعية الثلاثة الواقعة في كل من عدن ولحج وأبين. وذكر مدير المكتب الفني اليمني لخلق فرص عمل للقطاع الخاص بعدن المهندس فيصل التليفي أن هذا الفريق الذي يضم خمسة متخصصين وهم من المكتب الفني، سيقوم بالنزول الميداني لتلك المناطق للإطلاع عن قرب على واقع الطوبوغرافيات وتضاريس التربة وإجراء المسوحات الأولية عليها. وتشمل الدراسات الأولى والثانية والثالثة إصدار دليل إرشادي للتعريف بالمناطق الصناعية والإجراءات المتبعة والقدرة الاستيعابية للمشاريع المستقبلية التي ستندفج فيها، بالإضافة إلى إعداد خارطة زراعية لمحافظة عدن ولحج وأبين ومنتجاتها والتي ستندفج في الصناعات الخفيفة من الملبات والبقوليات والعصائر، وإعداد بيانات علمية عن أماكن تواجد الثروة المعدنية والتي تشمل الرخام والحجر الجيري والإسمنت وغيرها من المواد المعدنية والتي ستدخل في الصناعات نفسها في إطار الاستثمار. فيما ستعنى الدراسة الرابعة والخامسة بتوزيع الصناعات الصغيرة ومدى استيعاب المشاريع حسب المواقع المحددة لها وإعداد دراسة إستراتيجية توضح العمل في المنطقة الصناعية وآفاقها المستقبلية ومزايا الاستثمار وجذب المستثمرين.

الجدير بالذكر أن البرنامج اليمني الألماني لخلق عمل للقطاع الخاص سيعقد ورشة عمل مطلع شهر أغسطس المقبل للعرض المذكور، يشارك فيها عدد من الأكاديميين والمختصين ورجال المال والأعمال والمستثمرين. لتوضيح ومناقشة إستراتيجيات مواضيع تلك الدراسات والترويج الاستثماري لها، في ضوء استعداد الدولة للبدء في تنفيذ مشاريع استثمارية وتنموية جديدة يشارك الرأسمال الوطني والعربي والأجنبي في الاستثمار فيها. من جانب آخر بلغت قيمة الصادرات اليمنية من الأسمدة عبر مطار عدن الدولي خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٢ مليون و٦٥٢ ألف ريال.

صناعات نوعية في المنطقة الصناعية بالحديدة

أكدت وزارة الصناعة والتجارة أنه تم إنجاز العديد من الأعمال الفنية في المنطقة الصناعية بالحديدة، أهمها إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية الكلية قابلة للاستغلال السياحي لمناظره الجميلة وأرضه القابلة للنشاط السياحي، حيث يجري العمل لإنشاء أول مصنع لتكرير السكر في المنطقة الصناعية بالحديدة بتكلفة تتجاوز الـ ١٢٠ مليون دولار وبطاقة إنتاجية مبدئية قدرها ٦٦٠ ألف طن في المرحتين الأولى والثانية، حيث تغطي هاتان المرحتان السوق المحلية قبيل أن يتم تصدير الإنتاج الفائض للمراحل التي تلي ذلك إلى دول الجوار حسب الخطة. وأوضح مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن السلطة المحلية بالمحافظة وادارة المنطقة قد خصصت للمشروع الذي بدأت حالياً في تنفيذه مجموعة شركات هائل سعيد أنعم مساحة الأرض المطلوبة لإقامة المشروع عليها بحسب الطلب المقدم من المجموعة المنفذة والمحدد بـ ٤٠٠ ألف متر مربع، وأنه سيتم مواصلة تقديم كافة التسهيلات لهذا المشروع معتبراً إنشاءه نقلة نوعية في الصناعات الوطنية وسيوفر الكثير من فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة وسيبرد الاقتصاد الوطني خصوصاً مع بدء مرحلة التصدير للخارج.. ويأتي مشروع إنشاء مصنع السكر إضافة جديدة في المنطقة الصناعية بالحديدة إلى جانب مشاريع صناعية نوعية أخرى سبق الموافقة على إقامتها والبدء فعلياً في إجراءات تنفيذها، منها مصنع قوارب الصيد التقليدي ومصنعين آخرين للمنازل



عبدالله البكري

المساعدة في تخفيف نسبة البطالة في المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني في نفس الوقت. وقال وسام داود "إن مصنع المنازل الجاهزة أحد مكونات المجتمع صمم كمنصنع إقليمي لتغذية السوق اليمني ودول القرن الأفريقي". يشار إلى أن المنطقة الصناعية بالحديدة تم إنشاؤها في منطقة نواة فيها بمساحة ٣١٥ هكتاراً، ويتوقع أن تستوعب ١٦ ألف عامل، وأن تصل تكاليف البنية موزعة على ثلاث مراحل، أما المستثمر إلى مليار و٨٠٠ مليون دولار.. وتوقع مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن يصل إجمالي مبيعات منتجات المنشآت الصناعية في المنطقة إلى ملياري دولار سنوياً فقط بحسب دراسات الجدوى.

وقال "سيتم التوسع في منطقة الحديدة لتصل إلى ٤٢ كيلو متراً مربعاً في المراحل القادمة بحسب دراسة الجدوى والتقسيمات الداخلية وتصميمات المواقع التي تم إنجازها للمنطقة". وأكد البكري أنه لن يسجم في "صناعية الحديدة"، بحسب الدراسات الصناعية حدث في بعض المناطق الصناعية من أخذ أرض تحت مسمى مشاريع لا ينفذ منها شيء، وأنه لن يكون التعامل سوى مع المستثمرين الجادين. مطالباً "بالميثاق" بضبط وإيقاف من يعيدون بأراضي الدولة ويعيقون المستثمرين من إقامة مشاريعهم من خلال إشغالهم في دوامة نزاعات ومشاكل الأراضي.

الجاهزة والأرضة القائمة تتولى تنفيذ مجموعة شركات داود، ومصنع لاختلاف أنواع الطيارات تقدم يطلب إقامته مستثمر خليجي، بالإضافة إلى نية مجموعة يحيى سهيل التجارية إقامة مطاحن للذقيق.

وكانت مجموعة شركة داود الصناعية قد اتخذت استعداداتها لإنشاء أول مجمع صناعي لصناعة القوارب "الفيرجلاس" المنازل الجاهزة والأرضة القائمة في المنطقة الصناعية بمدينة الحديدة بكلفة إجمالية تتجاوز الـ ٢٠٠ مليون دولار، حيث وجهت الحكومة الجهات المختصة بمنح شركة داود مساحة نحو ٦٠ ألف متر مربع في المساحة الأرضية التي تحتاجها الشركة لتجهيز البنية التحتية والبدء بإنشاء مشاريعها الاستثمارية التي تعدد شركات المشاريع الصناعية الاستثمارية بالمنطقة الصناعية بعروض البحر الأحمر "الحديدة".

وقال البكري إنه من المقرر أن يستغرق العمل في المجمع الصناعي ما بين ١٢ و١٦ شهراً، والإنتاج خلال عام ونصف إلى عامين. وتصل التكلفة الإجمالية لإنشاء المجمع الصناعي المكون من ثلاثة مصانع نحو ٢٠ مليون دولار، وأكد وسام عبد الله داود مدير عام مجموعة شركات داود التجارية الصناعية أن مشروع الاستثماري سيوفر نحو ١٥٠٠ فرصة عمل للشباب اليمني، منوهاً إلى أنه سيتم جلب خبراء وفنيين أجانب لتدريب العمالة اليمنية وتأهيلهم بما من شأنه

مربعاً قابلة للتوسع وللارتباط بميناء الحديدة، بينما تقدر مساحة نواة المنطقة بـ ٤٣٢ هكتاراً. ويقع شرق المنطقة الصناعية موقع فريد قابل للاستغلال السياحي لمناظره الجميلة وأرضه القابلة للنشاط السياحي، حيث يجري العمل لإنشاء أول مصنع لتكرير السكر في المنطقة الصناعية بالحديدة بتكلفة تتجاوز الـ ١٢٠ مليون دولار وبطاقة إنتاجية مبدئية قدرها ٦٦٠ ألف طن في المرحتين الأولى والثانية، حيث تغطي هاتان المرحتان السوق المحلية قبيل أن يتم تصدير الإنتاج الفائض للمراحل التي تلي ذلك إلى دول الجوار حسب الخطة. وأوضح مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن السلطة المحلية بالمحافظة وادارة المنطقة قد خصصت للمشروع الذي بدأت حالياً في تنفيذه مجموعة شركات هائل سعيد أنعم مساحة الأرض المطلوبة لإقامة المشروع عليها بحسب الطلب المقدم من المجموعة المنفذة والمحدد بـ ٤٠٠ ألف متر مربع، وأنه سيتم مواصلة تقديم كافة التسهيلات لهذا المشروع معتبراً إنشاءه نقلة نوعية في الصناعات الوطنية وسيوفر الكثير من فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة وسيبرد الاقتصاد الوطني خصوصاً مع بدء مرحلة التصدير للخارج.. ويأتي مشروع إنشاء مصنع السكر إضافة جديدة في المنطقة الصناعية بالحديدة إلى جانب مشاريع صناعية نوعية أخرى سبق الموافقة على إقامتها والبدء فعلياً في إجراءات تنفيذها، منها مصنع قوارب الصيد التقليدي ومصنعين آخرين للمنازل

معالجة الصرف الصحي، وإقامة محطة تصفآت ومد شبكة التوزيع، والتأجير للمستثمرين. وأشار عبدالله يحيى البكري مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة إلى أن التكلفة الاستثمارية التقديرية للبنية التحتية لمراحل تنفيذ نواة المنطقة الصناعية الثلاث، تصل إلى ٣٦ مليوناً و٢٥٠ ألف دولار، منها ١٩ مليوناً و١٦٠ ألف دولار للمرحلة الأولى، و٨٠ مليون و٥١١ ألف دولار للمرحلة الثانية، ومثلها للمرحلة الثالثة. وتقع المنطقة الصناعية في محافظة الحديدة شمال مدينة الحديدة مع بدء مرحلة التصدير عبر جيزان والطريق الإقليمي الحديدة-الصليف، وبذلك تكون في موقع متوسط بين مينائي الحديدة والصليف. وقد تم استلام أرض المنطقة الصناعية وتم وضع علامات محددة للأبعاد ومساحة المنطقة الصناعية والتي تقدر بـ ٤٠ كيلو